EGYPT

مصـــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

United Nations General Assembly Sixth Committee (76th Session)

اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة ٧٦)

Statement on Agenda Item 82:

"Report of the International Law Commission on the work of its 72nd session" – Cluster III

بيـان حول البند ٨٢:

"تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الـ ٧٢ "

المجموعة ٣

Delivered by

يلقيه

Ahmed Abdelaziz, Ph.D.

Legal Advisor

د/ أحمد عبد العزيز

المستشار القانوني

2 November 2021

٢ نوفمبر ٢٠٢١

Check against delivery

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

EGYPT

مصـــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

السيدة الرئيسة،

يشرفني أن أعرض فيما يلي ملاحظات وفد بلادي بالنسبة للموضوعات المُدرجة بالمجموعة الثالثة Cluster 3 من تقرير لجنة القانون الدولي.

بالنسبة للفصل السابع الخاص بمشاريع المواد حول "خلافة الدول في مسئولية الدولة"، فتعرب مصر عن تقديرها للجهد الدؤوب للمقرر الخاص السيد "بافيل شتورما" منذ بدء نظر لجنة القانون الدولي للموضوع عام ٢٠١٧، وتأخذ علمًا بتقريره الرابع المقدم للجنة في هذا الخصوص. ونشير في هذا الصدد إلى الملاحظات الوجيزة التالية:

- تتفق مصر بصفة عامة مع الاعتبارات العامة التي ذكرها المقرر الخاص في تقريره الرابع الموضحة بالفقرة ١٢٦ من تقرير اللجنة، لاسيما فيما يتعلق بالطابع التكميلي لمشاريع المواد، وضرورة ضمان الاتساق مع الأعمال السابقة، وخصوصية حالات خلافة الدولة من حيث الجمع بين الاعتبارات السياسية والقانونية، وضرورة الجمع بين عنصري تدوين القانون وتطويره التدريجي. أما فيما يتعلق بعدم التسليم بقاعدتي "الصحيفة البيضاء" و"الخلافة التلقائية" كقاعدتين عامتين، فنتفق مع الآراء التي ذكرت بشأن أهمية بذل المزيد من الجهد لاستجلاء وضع القاعدتين من منظور القانون الدولي العرفي.

- نقدر كذلك بصفة عامة ضرورة بذل المزيد من الجهد لضبط وتبسيط الصياغات المستخدمة في مشاريع المواد وإحكامها لمنع الغموض، أخذًا في الاعتبار الطابع المعقد والمركب لموضوع مشاريع المواد، وانطوائه على العديد من الحالات والافتراضات التي تختلف الأحكام باختلافها.

- نرى كذلك أهمية إعادة النظر في مشروع المادة ٧ مكرر الخاصة بالأفعال المُركبة، لاسيما بالنسبة للفقرة الثانية اتصالاً بامتداد مسئولية الدولة الخلف إلى كامل فترة ارتكاب الفعل غير المشروع دوليًا الذي ارتكبته الدولة السلف إذا كان فعل الدولة الخلف هو المُتمم للفعل غير المشروع دوليًا.

- بالنسبة لمشروع المادة ١٦ الخاصة بالرد، فنرى أن "العبء غير المتناسب إطلاقًا" المشار إليه بالفقرة الأولى يحتاج إلى شرح لتوضيح المعيار. وبالنسبة لمشروع المادة ١٧ الخاصة بالتعويض، فنرى أهمية شرح الأساس الذي يمكن على أساسه مطالبة إحدى الدول الخلف تحديدًا بالتعويض في حالة تعدد الدول الخلف. وإجمالاً، قد يُرى كذلك أن تنظر اللجنة في توحيد المعايير بالنسبة لمشاريع المواد ١٦، و١٧، و١٨، و١٩.

أخيرًا، تتفق مصر مع الآراء التي ذكرت بشأن جدوى النظر في ماهية المنتج تحديدًا في المراحل الأخيرة لإعداده بشكل مناسب، كما نرى أهمية عدم التعجل بإنجاز هذا المنتج الهام.

السيدة الرئيس،

أنتقل الآن للفصل الثامن من التقرير، الخاص بـ "المبادئ العامة للقانون". وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد "مارسيلو فاسكيز بيرموديز" المقرر الخاص لهذا الموضوع، على توجيه عمل اللجنة في هذا الموضوع الهام منذ عام ٢٠١٨. ونأخذ في هذا الصدد علمًا بما تضمنه التقرير الثاني للمقرر الخاص المقدم للجنة في هذا السياق. وأشير في هذا الصدد إلى الملاحظات الوجيزة التالية حول التقرير:

- نتفق إجمالاً مع النقاط الست التي حددها المقرر الخاص لعمله بهذا الموضوع الهام، على النحو المبين بالفقرات ١٧٤ – ١٧٩ من التقرير.

- ندعم بشدة استنتاج التقرير بشأن وجود اتفاق عام بين أعضاء اللجنة على ضرورة التخلي عن عبارة "الأمم المتدينة" الواردة بالمادة ١/٣٨-ج من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، واستبدالها بأي من المرادفات الواردة في التقرير التي تعد أكثر تعبيرًا عن المشهد الدولي الراهن. ونرى جدوى طلب إسهامات كتابية من الدول اتصالاً بالمصطلح البديل، بشكل يعكس التفاهم الشائع ويأخذ في الاعتبار مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

- نتفق مع ما تطرق إليه نقاش أعضاء اللجنة حول ضرورة ضبط المفاهيم والتعريفات لتفادي أي غموض، ومن ثم نرى أهمية التمييز بين المبادئ العامة للقانون وغيرها من مبادئ مثل القانون الدولي العرفي، والقواعد الآمرة، فضلاً عن الوسائل الاحتياطية لقواعد القانون الدولي.

- أخيرًا، ننتهز هذه المناسبة للثناء على مرفق الوسائل الاحتياطية لقواعد القانون الدولي الذي أعده السيد "تشارلز جالوه" المرفق بتقرير اللجنة، ونرى أن دراسة هذا الموضوع من جانب لجنة القانون الدولي ستكون له العديد من الفوائد العملية للدول، كما أنه عمل مكمل لمشروع استنتاجات اللجنة الخاصة بالمبادئ العامة للقانون.

أخيرًا، يتطلع وفد بلادي لمناقشات مثمرة حول الموضوعين خلال الفترة المقبلة.

شكرًا السيدة الرئيسة.